

الرؤية التداولية لمفهوم البيان عند ابن الأثير

م. د. ياسين مزيون مصليح

جامعة تكريت - كلية التربية للبنات

Musleh. Yaseen@tu. edu. iq

الملخص

يسعى هذا البحث الموسوم بـ (الرؤية التداولية لمفهوم البيان عند ابن الأثير) إلى تسليط الضوء على الإجراءات التي قام بها ابن الأثير من أجل توسيع مفهوم البيان في اتجاهين، الأول في الاتجاه الذي يكون فيه مادة للتفاهم والفهم والإفهام والتواصل بين البشر، والاتجاه الذي يكون فيه البيان مادة للأدب التي تنضوي تحتها الفنون المختلفة من شعر ونثر، ففي كلا الاتجاهين كان عمل ابن الأثير متمركزاً حول فكرة التداول، فقد سعى إلى إخراجها من إطاره النظري إلى إطار تداولي ينطلق من الاستعمال، فعلى مستوى الألفاظ فقد توصل ابن الأثير إلى أنّ الألفاظ لا تبلغ صفات الحسن أو القبح إلا من خلال الاستعمال والتداول. أما على مستوى التركيب، فقد شملت جهود الأثير النظر إلى الوظائف النحوية من حيث الاستعمال، فالنحو هو المادة الأساس التي يقوم عليها البيان، ومن هنا حاول الكشف عن أثر الاستعمال والتداول في دلالات الكلام، وقد اقترب بذلك من المنظور التداولي للنحو، وبذلك يكون ابن الأثير قد سبق الدراسات التداولية الحديثة بكثير.

الكلمات المفتاحية: النقد، المثل السائر، الخطاب البلاغي، الذوق البلاغي.

Trading vision The concept of the statement

According to Ibn al-Atheer

Yassin Mazyoun Musleh/Tikrit University/College of Education for Girls

Summary

This research, titled (The Pragmatic View of the Concept of Bayan according to Ibn al-Atheer), seeks to shed light on the actions taken by Ibn al-Atheer in order to expand the concept of bayan in two directions, the first in the direction in which it is a material for understanding, comprehension, understanding, and communication between people, and the direction in which it is The statement is material for the literature that underlies it The various arts of poetry and prose. In both directions, Ibn al-Atheer's work was centered around the idea of circulation. He sought to take it out of its theoretical framework into a deliberative framework that stems from usage. At the level of words, Ibn al-Atheer concluded that words do not convey the qualities of goodness or ugliness to those who During use and handling. As for the level of structure, Al-Atheer's efforts included looking at grammatical functions in terms of usage, as grammar is the basic material on which the statement is based, and from here he tried to reveal the effect of usage and circulation in Semantics of speech, and thus he approached the pragmatic perspective of grammar, and thus Ibn al-Atheer preceded modern pragmatic studies by far.

Keywords: (criticism, common proverb, rhetorical discourse, rhetorical taste).

مقاربات منهجية

لفظة تداولية مشتقة لغةً من مصدر (تداول) يقال: دال يدول دولاً أي انتقل من حال إلى آخر، وأدال الشيء أخذه مرة؛ أي أن اللفظة تدل على التحوّل (ابن عودة، 2018، ينظر: 36)، وتعني تحوّل الكلام من وضعه الظاهر في العبارة أو النص أو الخطاب إلى وضع آخر لا يشبه الشكل الذي وضع عليه، وهو المعنى الجديد الذي يقتضي أثراً في السامع، ويتطلب إنجازاً لفعل ما. أمّا في الاصطلاح فالمصطلح (Pragmatique) يرجع في دلالاته إلى اللغة اليونانية من أصل (pragma) الذي يعني action ومنه اشتقت الصفة Pragmatikos، التي تتعلق بمعاني العمل، وقد دلّ مصطلح (Pragmatique) على عدة معانٍ في اللغة العربية (ينظر شعر محمد حسين آل ياسين، 2021: 2)، وذلك على وفق ارتباطه بالعلوم المختلفة كالفلسفة واللسانيات والاتصال وعلم الاجتماع وعلم الترجمة. ومن أهم دلالاته هو الارتباط بمعاني: النفعية، والذرائعية، والمقاصدية (ابن عودة، 2018، ينظر: 20)، والنفعية أو البراغماتية التي تعني: دراسة اللغة من خلال الجانب الوظيفي، "الذي يحاول أن يبيّن ملامح التركيب اللغوي عن طريق الإشارة إلى الأسباب غير اللغوية، وبذلك تكون اللغة هي النتيجة العملية التي تترتب عليها من حيث كونها مفيدة أو مضرّة وكذلك تدرس نظرية الأعمال اللغوية وتنظر إلى الأقوال بما هي مسرح تظهر عليه عدة مستويات من العمل اللغوي" (ابن عودة، 2018: 22).

ولاشكّ في أنّ مفهوم التداولية لا يمتلك حدوداً صارمة؛ فعند ذكر التداولية تتبادر إلى الذهن حقول معرفية كثيرة، فمفهوم التداولية يضم مستويات متداخلة كقواعد التخاطب والاستدلالات التداولية والعمليات

الذهنية المتحركة في إنتاج وفهم اللغويين وعلاقة البنية اللغوية بشروط الاستعمال، "ولذلك تجد تطبيقات التداولية في عدة مجالات وهي في علم اللغة التطبيقي والتفاعل بين الإنسان والآلة والاتصال وجهاً لوجه والاتصال على البعد" (نور الوحدة، 2016، العدد 1: ص 1)، وثمة مقاربات بين مفاهيم التداولية والدراسات اللغوية العربية، وقد عمد كثير من الباحثين العرب إلى فحص الموروث العربي بحثاً عن الجوانب التي اعتمدتها الدراسات القديمة فيما يتعلق بالنظر إلى اللغة في جانبها الاستعمالي، الذي تعني به الدراسات التداولية الحديثة، وقد وجدت تلك الأبحاث كثيراً من الالتفاتات التي تشير إلى جانب الاستعمال، سواء أكان ذلك في الدراسات اللغوية أم النحوية أم البلاغية، وقد أشار كثير من الدراسات العربية في المجال التداولي إلى أن علوم العربية؛ لا سيما علم البلاغة وعلم النحو لم يخلوا من فكرة التعامل مع النصوص على مستوى الاستعمال، والالتفات إلى أطراف العملية التكميلية: المتكلم والمخاطب، والاهتمام بالسياق والمقام، والتركيز على المقاصد، وما إلى ذلك من الأمور التي تعني بها الدراسات التداولية الحديثة (الحباشة، 2011، ينظر: 9)، وبعد التتبع والاطلاع وجدنا أن من بين أهم العلماء العرب الذين اعتنوا بالجانب التداولي هو ابن الأثير، في كتابه (المثل السائر) وكذلك سائر كتبه، وقد حاولنا في هذا البحث أن نقف على أبرز الجوانب التي ينكشف فيها منظور ابن الأثير التداولي، وذلك في اعتناؤه بمقاصد المتكلم وما يمكن أن تنتج تلك المقاصد من معانٍ مختلفة، وكذلك اهتمامه بالألفاظ في صورها المختلفة، سواء أكان ذلك على مستوى الحرف أو الاسم أو الفعل، وتقسيمه الكلام إلى حقيقة ومجاز، والنظر إلى متلازمات المعاني، وما يمكن أن تولد من هذه الجوانب من معاني غير المعاني الظاهرة في النص.

مفهوم البيان في المنوال التداولي

من يتتبع رؤية ابن الأثير للبيان، فسيجده ابتداءً يحاول التأسيس إلى منظور خاص في البيان، يقوم على فكرة الاستعمال، ودوران العملية التواصلية بين المتكلم والمخاطب والمقام الذي تُجرى فيه هذه العملية، إذ يرى أنَّ من المحال "أن تحصر جزئيات المعاني وما يتفرع عليها من التفريعات والتي لا نهاية لها ولا جرم أنَّ ذلك الحصر لا يستفيد بمعرفته صاحب هذا العلم، ولا يفتقر إليه، فإنَّ البدوي البادي راعي الإبل ما كان يمرَّ شيء من ذلك إلا فهمه" (ابن الأثير، 1959: 3/2)، وينظر: (أحمد، 1987: العدد 15/ص 175)، فالبيان لا يقوم على الحصر والتقسيم والتحديد، وإنما يقوم على التداول والفهم، ومن هنا يرى أنَّ البدوي البادي في الصحراء، والذي لم يمر به شيء من التعلم، يستطيع أن يدرك المعاني بسبب تداوله لها واستعماله اليومي، وهكذا يكون الاستعمال هو الفيصل في الفهم، فهذا النص جدير بفهم فكرة الجانب التواصلية في العملية اللغوية بكلِّ مستوياتها، إذ يركز على جانب الاستعمال، وما ينتجه الكلام من أثر في المتلقي، وكذلك النظر إلى المقاصد، والاهتمام بالسياق، مما يمكن أن يقرب الدراسة التداولية الحديثة من إمكانية ولوج فكر ابن الأثير، وذلك للتقارب الكبير في الفكرة التي تبحث في ما وراء العلامة اللغوية (أحمد، 2012، ينظر: 3)، غير أنَّ ابن الأثير لم يقصر جانب الاستعمال والتداول على البيان في مستواه الإبلاغي فحسب، بل تخطى هذا إلى البيان الذي يمثِّل طريقة مخصوصة في الكلام، ونعني به المستوى الفني، فهذا أيضاً خاضع لعملية الاختيار القائمة على الاستعمال، ولكن الفرق بين هذا المستوى وذلك هو قضية الذوق والتذوق، فالبيان في مستواه الفني يقوم

على أساس الذوق، ولذلك اهتم بالذوق اهتماماً كبيراً، لإدراكه أن "عامل أساسي في النقد سواء أكان ذوقاً شخصياً أو عاماً في كل ما يصدر الناقد من أحكام (القلماي، 1959: 34)، وقد اعتمد ابن الأثير على ذوقه كثيراً في الحكم على النصوص، ولم يتعد في ذلك عن غرضه البلاغي التواصل، فما الذوق إلا "انعكاس" الفن على نفوس المتلقين له والمقبلين عليه" (يونس، 1958: 183)، فتراه يقول: "اعلم أيها الناظر في كتابي أن مدار علم البيان على حاكم الذوق السليم الذي هو أنفع من ذوق التعليم... وما مثلي فيما مهده لك من هذا الطريق إلا كمن طبع سيفاً ووضعته على يمينك لتقاتل به وليس عليه أن يخلق لك قلباً، فإن حمل النصال غير مباشرة القتال" (ابن الأثير، 1959: ق 37/1)، فقله إن حاكم الذوق السليم أنفع من التعليم دليل على اقتران العملية الفنية التي تحمل غايتي الفهم والفن إنما تقوم على الذوق أيضاً.

من المعلوم أن الاتجاه الذي ساد الدراسات العربية في ما يتعلق بدراسة النصوص هو الوصف المعياري، وقد ظل ملازماً للدراسات العربية أمداً طويلاً، ولكن معطيات العصر الحديث تطلبت أن يصار إلى خطاب معرفي جديد؛ إذ اشتدت الحاجة في العصر الحديث إلى اللسانيات وإلى مناهجها، من أجل تطوير الإجراءات التي تهدف إلى غايات تأويلية وخطابية للنصوص، التي هي ذاكرة الأمم ودليل حياتها، فلا بد إذن من إيجاد علاقة بينها وبين التطورات الجوهرية التي يشهدها البحث اللساني، ومن هنا باتت الحاجة ماسة إلى أن تستوعب الدراسات هذه التطورات اللسانية المعاصرة، وأن تستوعب ارتباط مفاهيمها اللسانية بأنظمة معرفية تقوم على تصور المفاهيم وتقنيات الوصف والتفسير، وهي مفاهيم دقيقة تأسست على تقاطعات معرفية عديدة، الأمر الذي من شأنه أن يفيد في إغناء الدراسات

الحديثة بالوسائل التي تسهم في الكشف عن الطاقات الكامنة في النصوص (ابن عودة، 2018، ينظر: 18)، وربما تكون رؤية ابن الأثير للكلام ممثلة لهذا التصور خير تمثيل، إذ حاول أن يؤسس لمفهوم البيان من خلال دراسة الخطاب، فوجد أن النظر ينبغي أن ينطلق من العلاقة بين العلامة اللغوية ومستعملها، وحاول كذلك أن يبين أن إدراك المعايير والمبادئ التي تضبط عملية إنتاج الخطاب تبدأ من عناصر السياق عند استعمال النصوص استعمالاً عملياً، وهذا قريب من المنظور التداولي الحديث، الذي يرى أن "التداولية: مقولة لغوية وفكرية موصولة بمقامات وسياقات الخطاب لها جملة من الخصائص التحوارية والتفاعلية تتجاوز مستوى المفردات والألفاظ والجمل إلى مستوى النص والخطاب" (ابن عودة، 2018: 18)، فموضوع البيان عنده هو الفصاحة والبلاغة، وصاحبه يسأل عن أحوالهما اللفظية والمعنوية، فمادة البيان إذن "الكلام"، إذ المقصود من الكلام إنما هو الإيضاح والإبانة وإفهام المعنى، فإذا ذهب الوصف المقصود من الكلام ذهب المراد به (ابن الأثير، 1959: ق 2/ 229-230). فهو أولاً يعني الإفهام، وفي هذا تشترك جميع اللغات، ف"لا فرق عند ذاك بينه وبين غيره من اللغات كالفارسية والرومية وغيرهما" (ابن الأثير، 1959: ق 2/ 230)، ولكن لا يقتصر البيان على الإفهام فحسب، وإنما يتعدى هذه الدائرة ليدخل في دائرة الكلام المخصوص، فضلاً عن الكلام التوصيلي الإبلاغي، وكلا المستويين خاضع للاستعمال، وقد أثر أن يكون الكلام على "البيان" أوسع من المفهوم الضيق الذي يقيد به بعض الدلالات، فاستعان بمقولة الرمانى: "البيان إحضار المعنى للنفس بسرعة إدراك، قوله بسرعة: احتراز من الدلالة لئلا يلتبس بها، لأنها إحضار المعنى للنفس وإن كان بإبطاء" (ابن الأثير، 1982: 43)، وبهذا أخرجه من "الدلالة" مُطلقاً إلى جعله مختصاً بكيفية

القول، وليس بالقول، ويعود إلى الأقوال السابقة عن "البيان" بقوله: "ويقال لكل شيء عماد، والروح عماد البدن، والعلم عماد الروح، والبيان عماد العلم" (ابن الأثير، 1982: 42)، وهنا يعني الوعاء الفكري الذي يستوعب فكر الإنسان، فهو اللغة بهذا المفهوم، ولكن ليست كل لغة، وإنما اللغة المنتقاة عن اختيار وقصد، فهي اللغة البلاغية، فضلاً عن أنه لم يهمل اللغة الإبلاغية.

إنَّ المغزى من الانفتاح على المناهج التداولية هو للخروج من طبيعة البحوث التي كانت تمارس على النصوص من خلال عزل لغتها عن الواقع والفكر، إذ كانت تلك الدراسات تدرس اللغة في ذاتها ومن أجل ذاتها، وقد أثبت ذلك الاتجاه فشله؛ إذ "لم يعد له اليوم الضرورة العلمية، خاصة بعد ظهور وتطور النظريات التداولية التي فسحت الرؤية أمام المجال الحيوي للفعل الإنساني باعتباره المنجز لما يحمله من مؤهلات مكثفة ذاتية" (ابن عودة، 2018: 18). فالدراسات المتقدمة التي تناولت اللغة، صوتياً ونحوياً وصرفياً ومعجمياً وبلاغياً، عجزت عن تفسير ودراسة بعض جوانب استعمال اللغة في طبقاتها المقاصدية المختلفة، ولهذا يعمد أكثر المعنيين بالدرس اللغوي إلى تحديد موضوع التداولية، وإلى تحديد مجال تخصصها، وذلك بفعل تعدد توجهات اللسانيات التداولية، فطبيعة المعنى وتحصيله عملية تتداخل فيها كل تلك الميادين، كلٌّ حسب رؤيته الفلسفية والمنطقية، وغيرها من الرؤى التي ينبثق عنها المنظور التداولي، ذاك أنَّ التداولية "ظاهرة طبيعية تشكل موضوعاً مشتركاً تستقطب جميع العلوم الإنسانية" (ابن عودة، 2018: 18)، وهذا ما يسوِّغ لنا المقاربة بين رؤية ابن الأثير للبيان والرؤية التداولية الحديثة للغة، وقد بيَّنا سابقاً أنَّه كان ينظر للغة من خلال مستويين، الأول هو الفهم والتواصل بين البشر، والآخر الطريقة

المخصصة، وهي ما يعبر عنها بالإبداع، وهذا المستوى هو الذي يحتاج إلى أدوات، أو آلات، فأهم آلات (البيان) الطبع، فهو الذي تستند إليه سائر الآلات وهو الدعامة التي تقوم عليها كل تلك الآلات، وإذا عُدِمَت هذه الدعامة، لا تنفع تلك الآلات في شيء.

ولو تأملنا الآلات التي اشترطها ابن الأثير للبيان، فسنجد أنَّ قسماً كبيراً منها يدور في فلك التداول، وعلى النحو الآتي:

- معرفة علم العربية من النحو والتصريف، فهذه المعرفة لاشك في أنها تمكّن المنشئ من إفهام مقاصده، وذلك اعتماداً على التواصل الفكري بينه وبين المتلقي، والمنظور الحديث يرى أنَّ التداولية تُعدُّ قاسماً مشتركاً بين أبنية الاتصال النحوية والدلالية والبلاغية (فضل، 1978، ينظر: 124)، ولهذا تكون معرفة العربية بين المنشئ العربي والمتلقي العربي، من النحو والتصريف هي القناة الأولى لخلق عملية التواصل، ومن هنا تُفهم التداولية أنها "تنظيم غير مخالف لعلمي الدلالة والنحو إلا في المستوى فحسب، إذ إنه يقوم بجمعهما في مستوى ثالث خاص بالسياق المباشر" (فضل، 1978: 124)، وهو ما يقوي أواصر التواصل بين المبدع والمتلقي، إذ تُعنى التداولية بالاقتراب من الخطاب كموضوع خارجي، والافتراض بوجود فاعل منتج لذلك الخطاب، ويترتب على ذلك علاقة حوارية مع مخاطب (فضل، 1978، ينظر: 124)، وليست هذه التصورات بعيدة عن منظور ابن الأثير.

- معرفة ما يحتاج إليه من اللغة وهو المتداول المؤلف. وسنتناول لاحقاً دراسة ابن الأثير للألفاظ في ضوء الاستعمال على مستوى اللغة التواصلية أو اللغة الفنية.

- معرفة أيام العرب وأمثالهم ومعرفة الوقائع التي جاءت في حوادث خاصة بأقوام. فمعرفة الأديب أو المبدع لهذه الأداة تمكنه من فتح قنوات واسعة للتواصل مع المتلقي.

- للكثير منها. وهذه أيضاً تمكن المبدع من تحقيق قنوات التواصل. ومن الأدوات الأخرى، والتي تتعلق بالشاعر معرفة علم العروض والقوافي الذي يقام به ميزان الشعر (ابن الأثير، 1959: ق 1 / 43).

فهذه الأدوات وغيرها تمثل الأساس الذي ينبنى عليه النص الإبداعي القادر على تحقيق التواصل مع المتلقي، ليصل هذا الفن إلى بلوغ غاياته التواصلية، ومن هنا يتمحور هذا المفهوم بوصفه فناً يعتمد على الثقافة الواسعة ليصل صاحبه إلى إنشاء الكلام البليغ، ذي السمة التواصلية، فالثقافة شرط للبيان فناً وعلماً، ففي مرحلة الإنشاء يحتاج الكاتب هذه الآلات ليصل إلى غايات فنه، ومثل هذه الآلة سائر الآلات التي ذكرها وكلها تمثل الثقافة الواسعة، ليصل بهذا المنشئ إلى الهيئة المخصصة من الحسن في إنشائه، فيستحق أن يُطلق عليه "بياناً"، ويصل بهذا صاحب علم البيان إلى التمكن من النظر في فضيلة تلك الدلالة التي امتازت بخصوصية "الحسن"، ولا تدرك هذه الهيئة بتوافر تلك الآلات فحسب، بل إن ثمة شيئاً تتركب عليه كل تلك الآلات وهو "الطبع"، "فإنه متى لم يكن ثمَّ طبع لم تُفد تلك الآلات شيئاً البتة، فهو يعني إنَّ السمة البيانية خاصة دلالية يولدها كلام منظوم بطريقة مخصصة، تُغايّر طريقة الكلام المألوف، ولا يتحقق ذلك إلا بموهبة أدبية قادرة على ولوج ساحة "البيان" الذي هو صنع المنشور والمنظوم من الكلام، وهي التي تحدد الفن والنوع الأدبي الذي يميل إليه صاحبه، والبيان هنا يمثّل البلاغة، ولهذا حاولت بعض الدراسات العربية الحديثة التي حاولت بعض الدراسات العربية أن تتفحص العلاقة الرابطة بين

درس البلاغة العربية والتداوليات الحديثة؛ إذ يشير الدارسون إلى أنَّ التداولية تهتم بدراسة الخطاب من بعدين: الأول سياقي؛ إذ إنَّ مفهوم الخطاب لا يمكن أن يدرس بمعزل عن السياق، فكل خطاب لابد من أن يظهر في سياق معين، ومن دون ذلك السياق لن يكون الخطاب إلا مجموعة من الجمل المجردة. أمَّا البعد الآخر، فذلك البعد المتصل بممارسة اللغة، وهو الذي يُعنى بالأفعال والتفاعلات، فتكون اللغة فيه وسيلة للفعل التواصل، ومن هنا توجهت التداوليات الحديثة للاهتمام بالبلاغة، وهكذا تمَّ إحياء البلاغة لتصير علماً معاصراً قائماً على أسس علمية نظرية وتجريبية، وللربط بين البلاغة والتداوليات ما يبرره، وهذا لا يتعلق ببلاغة دون أخرى، فمثلما كانت البلاغة الغربية في عهودها القديمة ذات خصائص تداولية حيث كانت تعلم سبل إقناع المتلقي بصحة قضية ما" (بوجادي، 2009: 154)، فإنَّ البلاغة العربية لم تخلو من هذا المنوال، ولعلَّ خير مثال على هذا هو منظور ابن الأثير للبلاغة، وقد أطلق عليها البيان، فالبعد التداولي في المثل السائر يبتدئ باهتمام ابن الأثير بالعملية التواصلية الحاصلة بين أقطابها المتكلم والمتلقي والخطاب، بتركيزه على أسباب النجاح والتعثر فيها (بو الروايح، 2022: 12)، والتي لحَّصها بهذه الآلات، فمن يتأملها، فسيجد أنَّها تقوم على ما يأتي:

- البعد السياقي، فكلُّ تلك الآلات لا تعمل إلا في سياق، فمعرفة حيثيات اللغة والأمثال والوقائع وغيرها لن يكون لها شأنٌ ما لم تكن في سياق يدركه المتلقي، مثلما أراد له المنشئ.
- أما البعد المتصل بممارسة اللغة، فإنَّه ينبني على إدراك القوة الإنجازية للكلمات من لدن المنشئ وكذلك المتلقي، لتكون اللغة وسيلة للفعل التواصل، في سياقها الذي من الممكن أن نطلق عليه (المقام)، فهذه

الخصائص كلها تتجلى في البلاغة العربية، والتي أطلق عليها ابن الأثير مفهوم البيان، والذي لا يقوم إلا بالآلات آنفة الذكر، فكل شيء هنا يدور في فلك المقام، وإنَّ بين المقام والاستعمال روابط وثيقة لا يمكن قيام أحدهما من دون الآخر، ولهذا يكون عمل البلاغة هو عمل تداولي بامتياز، وارتباط البلاغة العربية بالمقام كما بيَّنا يلخصه تعريف البلاغة القائل: مطابقة الكلام لمقتضى الحال، ومعناه ربط البنيات اللغوية بمقتضيات المقام الذي ترد فيه في الأحوال المختلفة، والذي يكون جديراً بصفة البيان، فالكلام لا يفهم إلا في مقام معين، والمقام هو حيثية بيانية ارتكزت عليها البلاغة في حدها عند المتأخرين، ولكنَّ ابن الأثير كان مدركاً تمام الإدراك لهذه الحيثية، فقد قال: "واعلم أنَّه ينبغي أن تستعمل في كتابك، إن كنت كاتباً، مخاطبة كل فريق من الناس على قدر طبقاتهم، وقوتهم في الفهم" (ابن الأثير، 1956: 23)، فقد نبّه إلى مراعاة مخاطبة الثقافات والعقليات المختلفة على وفق ما تقتضيه كل ثقافة، فيحقق "البيان" بهذه المراعاة غرضه الفني الذي هو سمة البياني، والمبدأ القائل مطابقة الكلام لمقتضى الحال يعود في جذوره إلى عصر الجاحظ الذي يقول: "فجميع خطب العرب من أهل المدر والوبر، والبدو والحضر على دربين منها الطوال ومنها القصار، ولكل ذلك مكان يليق به، وموضع يحسن فيه" (الجاحظ، 1986: 7/2)، وعبارة مقتضى الحال التي يعرفون بها البلاغة ذات وجوه كثيرة، فتفسير الحال بالاعتبار المناسب يختلف اختلافاً كبيراً، لأنَّ كل مقام يتطلب خصوصية معينة من الكلام وهي المقتضى، والاختيار من لدن المبدع اختيار لا شعوري ينساب دون إدراك لتفصيلات الحال (السيد، 1987، ينظر: 141-142)، وهذا من اشتغالات التداولية التي كان ابن الأثير

مدرکاً لها، فإنه يصف بلوغ الحالة الفنية عند المبدع بأنه إن "نسب ذل وخضع، وإن مدح أطرى وأسمع، وإن هجا أقل وأوجع، وإن فخر خبّ ووضع، وإن عاتب خفض ورفع، وإن استعطف حنّ ورجع" (ابن الأثير، 1982: 45-46). وعليه تكون المراعاة هنا للحالة الفنية أي مراعاة أسلوب المبدع للموقف الذي يستدعيه.

لقد قدم علماء البلاغة للمعنى الاجتماعي للغة والمعنى الدلالي فكرتين تعتبران اليوم من أنبل ما وصل إليه علم اللغة الحديث في بحثه عن المعنى الاجتماعي الدلالي، فالفكرة الأولى هي فكرة المقال والثانية هي فكرة المقام، وربطوا بين هاتين الفكرتين بعبارتين هما لكل مقام مقال، والثانية: لكل كلمة مع صاحبها مقام وهاتان العبارتان مما خلفه البلاغيون في تراثهم تعدّان من نتائج المغامرات الفكرية في دراسة اللغة (حسان، 1973: 20-21). ويضرب ابن الأثير مثلاً لفكرة المقام والمقال، بأنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم — لما خاطب أهل فارس، وخاطب وائل بن حجر كيف نزل كل فريق منزلته (ابن الأثير، 1956، ينظر: 23)، و(عاروض، 2024، ينظر: 31).

القوة الإنجازية للألفاظ

تقدّم فيما سبق الحديث عن علاقة البلاغة بالتداولية، وقد أشرنا إلى قيام بعض الباحثين العرب بمحاولة الربط بين التداوليات والبلاغة في نماذج محددة، من تلك النماذج: ديكرود Ducrot وليش Leech. فهذه الأول من مصطلح البلاغة هو الجانب التأثيري للغة، ف"يرى (ليتش Leitch) أنّ البلاغة تداولية في صميمها، إذ إنّها ممارسة الاتصال بين المتكلم والسامع بحيث يحلان إشكالية علاقتهما، مستخدمين وسائل محددة للتأثير على

بعضهما" (فضل، 1978:124). وإذا كانت التداولية هي دراسة مناحي الكلام، أو دراسة اللغة حين الاستعمال، فإنّ البلاغة هي المعرفة باللغة أثناء استعمالها" (بوجادي، 2009: 154)، والبلاغة كما عُرفت في الدراسات العربية الحديثة هي فن القول (بوجادي، 2009: 154)، فمن يتأمل هذه العبارة يستطيع أن يستشعر جوانب التصرف والاستعمال والقصد والتأثير التي هي من اهتمامات التداولية، وهي عماد العملية التواصلية في الكلام. ولاشك في أنّ عناية الدارسين العرب بالبلاغة في العصر الحديث ولدت انطباعاً مثيراً عن اهتمام القدماء بهذا الدرس، فعبارة فن القول تعني الاهتمام بالجانب الجمالي، فضلاً عن جانب التواصل، فـ "فالدراصة البلاغية إنما تنصرف إلى الكشف على الأثر الذي يحدثه النص في القارئ أو المتلقي، فهي لا تتعلق عندهم بدراسة وصفية تهتم بالعملية في شروطها الموضوعية التاريخية؛ بل يهتمون بالأثر الآني الذي تتركه الرسالة أو ينبغي أن تتركه، وكيف يكون الخطاب ناجعاً، ومن ثم تصبح البلاغة سلطة أمام النص" (مختار: 143)، وتتم هذه العملية بوساطة الكشف عن عناصر الكلام، ابتداءً من الصوت ثم المفردة ثم التركيب، فتتظّر البلاغة العربية القديمة إلى المتكلم نظرة مهمة تمنحه وظيفة بارزة "بوصفه منتج الخطاب وباعثه، ولأنّه وحده الذي يستطيع تحديد الدلالات ومقاصدها، بل إنّ المعنى في كثير من الحالات مرتبط بها ينويه وما يقصده" (بوجادي، 2009: 163)، وقد حظي جانب السامع في البلاغة العربية "بأهمية لا تقل عن أهمية المتكلم؛ ولئن كان المتكلم هو منشئ الخطاب ومنتجه، ويتسم بكثير مما يميزه متكلماً عن الآخرين، فإنّ السامع هو من ينشأ له الخطاب ومن أجله، وهو مشارك في إنتاج الخطاب مشاركة فعالة، وإن لم تكن مباشرة، فالمتكلم يراعي مقام الخطاب وأحوال السامع وأشكال إلقاء الخبر إليه وأنماط الطلب التي

ينشئها" (بوجادي، 2009: 175)، الأمر الذي من شأنه أن يمنح الباحثين مرونة أكبر في توسيع أفق الإجراءات التداولية في التعامل مع النصوص، بغية الكشف عمّا تنطوي عليه من قوة إنجازية على مستوى المفردات والجمل والتركيب عموماً، فمما عُرف عن التداولية اهتمامها بالكلام عموماً من ناحية كونه أداة الاستعمال التي بمقتضاها تتولد أفعال إنجازية (ابن علي، 2017، ينظر: 221)، ابتداءً من اللفظ وقد اهتم ابن الأثير بهذا الأمر اهتماماً كبيراً، منطلقاً من شروط ابن سنان في فصاحة اللفظة، إذ دحض معظم تلك الشروط، مما يمكن للباحثين أن يستنتجوا بأنه كان يرى أنّ الاستعمال هو الذي يمنح اللفظة قوتها الإنجازية، على وفق السياق والقصد اللذين ترد فيهما الألفاظ، فشرط تباعد المخارج رأى ابن الأثير إن تباعد مخارج الحروف، معظم اللغة دائرة عليه... والحاكم في هذا حاسة السمع، فهي التي تحكم بحسن ما يحسن من الألفاظ، وقبح ما يقبح؛ لأنك إذا سئلت عن حسن لفظة فإنك تقضي على الفور، ولا تقول: اصبر حتى أرى مخارج حروفها، فالحسن ليس معلوماً من تباعد المخارج وإنما علم قبل العلم بتباعدها. وبهذا يفسد قياس ابن سنان بحسب رأي ابن الأثير. ومن شروط فصاحة اللفظة أيضاً عند ابن سنان ألا تكون متوعدة وحشية. أما ابن الأثير، فلا يرى أنّ الوحشي كله مستقبح، بل الوحشي ينقسم على قسمين: أحدهما غريب حسن، وهذا يختلف باختلاف النسب والإضافات. وثانيهما غريب قبيح، ويسمى وحشياً غليظاً. وأحسن الألفاظ ما كان مألوفاً متداولاً لأنه لم يكن مألوفاً إلا لمكان حسنه، وهكذا نراه يعلق الحكم على حسن اللفظة بالتداول، على وفق البيئات المختلفة، ويدلُّ هذا على إدراكه لطبيعة تطور استخدام المفردات، وما ينجم عنه من ألفة في اللفظة بكثرة تداولها، مما يجعل الذوق يتقبلها ويرتاح إليها أو العكس، وهذا راجع إلى اختلاف

الأذواق لاختلاف البيئات والعصور، فلا يحكم على الوحشي بالقبح دائماً، وإنما يرى منه القبيح في ذاته ومنه الحسن، ولكل نوع من الألفاظ استعمال خاص فيشير بذلك إلى أنّ استعمال اللفظة ينبغي أن يراعى فيه (الموقف الخاص والسياق) الذي توجد فيه، فتبرز مكانة اللفظة وصفته بحسب هذا الاستعمال، فالألفاظ تنقسم على جزلة ورقيقة، ولكل منهما موضع يحسن استعمال أحدهما فيه دون الآخر، فالجزل يحسن في وصف مواقف الحروب وفي قوارع التهديد والتخويف، والرقيق يحسن في وصف الأشواق وذكر أيام البعاد واستجلاب المودات، ولا ينسى ابن الأثير أنّ يشير إلى أنّ ذلك يتوقف على مقدرة الفنان أو المنشيء وطاقته وقدرته التعبيرية، فالشرط الأهم في ذلك هو شرط المبدع في استعمال هذه الألفاظ فهو الذي يجيد عملية الخلق الفني التي تبرز من خلالها جمالية كل لفظ، وقوته الإنجازية، وقد أشار ابن الأثير إلى أنّ من أراد أن يقع على قوة الألفاظ في سياقاتها المختلفة، فلي نظر إلى استعمالات القرآن الكريم للفظ، فالألفاظ التي يستعملها القرآن في ذكر القوارع والحساب تكتنز في ذاتها قوة صوتية تستطيع التعبير عن تلك القوارع، كما في قوله تعالى: ((وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ)) (الزمر: 68)، ثم انظر إلى ذكر الرحمة والرفاة والملاطفات في خطاب الأنبياء، فمن ذلك قوله تعالى ((وَالضُّحَى وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى)) (الضحى: 1). وما ورد في كلام العرب في الزمن القديم، فانظر مثلاً إلى قصيدة السمائل:

تُعِيرُنَا أَنَا قَلِيلٌ عَدِيدُنَا فَقُلْتُ لَهَا إِنَّ الْكَرَامَ قَلِيلٌ

فهي على ما تضمنته من الجزالة وكأنّها زبر الحديد، بها سهولة متعذبة غير فظة ولا غليظة. والنوع الثاني من الرقيق كقول عروة بن أذينة:

إِنَّ الَّتِي زَعَمْتَ فَوَادِكَ مَلْهُمَا خَلَقْتَ هَوَاكَ كَمَا خَلَقْتَ هَوَى لَهَا

وهكذا نرى ابن الأثير بأنه لم يخرج الألفاظ من المنوال التداولي، مما يلمس القارئ بأنه قد وضع في باله القوة الإنجازية لكل لفظة، على وفق ما تثيره في ذهن السامع من رقة أو خشونة، كل حسب سياقه والقصد الذي قيل من أجله، وقد صوّر الألفاظ بأنها تجري من الأسماع مجرى الأشخاص من البصر، فالألفاظ الجزلة تتخيل في السمع كأنها أشخاص عليها مهابة ووقار، والرقيق من الألفاظ يتخيل كأشخاص ذوي دماثة ولين أخلاق، ولطافة مزاج، ولهذا ترى ألفاظ أبي تمام كأنها رجال قد ركبوا خيولهم، واستلأموا سلاحهم وتأهبوا للطراد، وترى ألفاظ البحري كأنها نساء حسان عليهن غلائل مصبغات، وقد تحليلن بأصناف الحلي (ابن الأثير، 1959، ينظر: ق 1/ 242، 246، 247، 252). وهكذا يتمثل اللفظ صورةً، وهذه الصورة مدركة بالسمع فهي صورة سمعية، ومعلوم أنّ الصور السمعية تكون منبهاً كبيراً ومهماً في إثارة الانفعال المناسب في النفس (ناجي، 1984، ينظر: 41)، مما يشير إلى اكتناز الألفاظ بقوة إنجازية كبيرة.

لقد قرن ابن الأثير القوة الإنجازية للفظ في تأثيرها على السامع بقضية الاستعمال، فناقش في ضوء ذلك شرط ابن سنان في أن تكون اللفظة غير ساقطة عامة مبتدلة، فقسم الابتدال قسمين: الأول ما كان من الألفاظ دالاً على معنى وضع له في أصل اللغة، فغيرته العامة، وجعلته على معنى آخر. الثاني ما ابتدلت العامة ولم تغيره عن وضعه فأنكر استعماله (ابن الأثير، 1959، ينظر: ق 1/ 254، 261)، فهو يشير هنا إلى الاستعمال. وهكذا يرى أنّ تعلق الفصاحة باللفظ شاملة له مفرداً ومركباً، فلا تجد مزيداً على القيم الفنية للألفاظ التي طرحها ابن الأثير، والتي تدلّ على إدراكه للقوة الإنجازية للفظ، وقد أبدع بتصور قيم الألفاظ الذوقية بعد تصوير قيمها السمعية، إذ إنّ لها في الفهم أيضاً حلاوة كحلاوة العسل، ومرارة كمرارة الحنظل وهي بهذا

الوصف تجري مجرى النغمات والطعوم (ابن الأثير، 1959، ينظر: 22/1)،
 و(هلال، 1980، ينظر: 120)، ولهذا فقد شدد على خصائص البنية الصوتية
 في اللفظة المفردة، ما يحقق مقاربة ناجحة إذا ما استثمرت في ضوء علاقة
 اللفظ بالدلالة، إذ ثمة علاقة أكيدة بين مظاهر الدوال والدلالة، تسوغ الربط
 بين التحليل الصوتي والدلالي مباشرة، فالحديث عن اللفظ هو المعنى
 مباشرة، فمن المصطلحات الدالة على إدراك ابن الأثير لأفعال الكلام والقوة
 الإنجازية للفظ قضية المبنى والمعنى، فالتكوين الصوتي للفظ يتأثر بالبناء
 التي تكون عليه مقاطعها. يقول ابن الأثير: "اعلم أنّ اللفظ إذا كان على وزن
 من الأوزان ثم نقل إلى وزن آخر أكثر منه فلا بد من أن يتضمن من المعنى
 أكثر مما تضمنه أولاً، لأنّ الألفاظ أدلة على المعاني، وأمثلة للإبانة عنها،
 فإذا زيد في الألفاظ أوجبت القسمة زيادة المعاني" (ابن الأثير، 1959، ينظر:
 ق2/250)، (ابن جني، 1952، ينظر: 264/2-269) فلفظة "خشن" دون
 معنى "اخشوشن". لأنّ فيها تكرير عين الفعل وزيادة الواو، نحو فعل
 وافعوعل، وكذلك لفظة "أعشب" دون معنى "أعشوشب". إذ كثر العشب
 وهكذا تكون لفظة "قدر" أقل من "اقتدر". قال تعالى: ((فأخذناهم أخذَ عزيزٍ
 مقتدرٍ)) (القمر: 42)، "فمقتدر هاهنا أبلغ من قادر، وإنما عدل إليه للدلالة
 على التفخيم للأمر وشدة الأخذ الذي لا يصدر إلا عن قوة الغضب أو
 للدلالة على بسطة القدرة، فإنّ المقتدر أبلغ في البسطة من القادر..." (ابن
 الأثير، 1959، ينظر: ق2/250)، فإنها تجيء للدلالة على بلوغ الغاية
 والنهاية فيما يراد قوله "القرشي، 1985: 149). وبهذا يبرز تأثير زيادة
 حرف في لفظة ما في تغيير دلالتها، ولا يحدث ذلك إلا عن طريق الصوت.
 ف"مقتدر" أقوى دلالة من قادر لما في اللفظة من إحياء جاء عن طريق الزيادة
 في بنيتها. يقول أبو نؤاس:

ف عفوت عني عفو مقتدرٍ حلّت له نقم فألفاها
 "أي عفوت عني عفو قادر متمكن القدرة لا يرده شيء عن إمضاء قدرته" (ابن الأثير، 1959: ق2/251)، فالظلال الإيحائية التي توحى بها هذه اللفظة جاءت مضافة إليها بسبب تغيير بنيتها، إذ يخلق هذا التغيير تصوراً للحال التي عليها البيت في تثبيت قوة الصورة التي عليها اسم الفاعل المتكون من هذه البنية الجديدة، مما يثبت القوة الإنجازية لللفظة مقترنة بالسياق والقصد، وقد علمنا أنّ أهم غايات الدراسات التداولية هي محاولتها إيجاد إجابات عن أسئلة تتعلق بما يفرزه الكلام من إنجازات فعلية تتعلق بكل أطراف العملية الكلامية: المتكلم، والكلام، والمتلقي للكلام، والوسط الناقل للكلام أو ما يعرف بالسياق، وكل ذلك من أجل الوقوف على ما يحدثه الكلام من أثر يتحول إلى فعل إنجازي يسهم في تغيير طبيعة الأشياء عمّا كانت عليه قبل صدور ذلك الكلام، فالتداولية تدرس كل جوانب المعنى في ظل النظريات الدلالية، وكيفية تفسير الأقوال المستعملة واعتمادها في ذلك على معرفة بالعالم الواقعي المحيط بالنص، وبكيفية فهم المتحدثين للأحداث الكلامية، فكل ذلك يقع في طائفة البعد الاستعمالي أو الإنجازي للكلام، و"التداولية لا تدرس البنية اللغوية ذاتها، ولكن تدرس اللغة عند استعمالها في الطبقات المقامية المختلفة؛ أي باعتبارها كلاماً محدداً صادراً من متكلم محدد، وموجهاً إلى مخاطب محدد، بلفظ محدد، في مقام تواصل محدد، لتحقيق غرض تواصل محدد" (القرشي، 1985: 26-27)، وقد رأينا أنّ فكر ابن الأثير كان منظوياً على إدراك كلّ هذه الأمور، على الرغم من اختلاف طبيعة دراسته عن الدراسات التداولية الحديثة.

منظور ابن الأثير للنحو في المنوال التداولي

من يقف على رؤية ابن الأثير للنحو، بوصف النحو هو النظام الذي يتأسس عليه الكلام، فسيلمس أنه كان ينظر إلى النحو بما يحققه النظام النحوي من منجز كلامي، وليس النحو الشكلي المتعلق بعلامات الإعراب، فهو يرى أن الاشتغال بالتفريعات النحوية وقضاياها المنطقية غير محتاج إليه في إفهام المعاني، وعلى هذا الأساس فرق بين عمل النحوي وعمل البلاغي، فالنحوي "ينظر في دلالة الألفاظ على المعاني من جهة الوضع اللغوي... وصاحب علم البيان ينظر في فضيلة تلك الدلالة... وذلك أمر وراء النحو والإعراب" (ابن الأثير، 1959، ينظر: ج 20/1). فالنظر في فضيلة الدلالة لا تتجاوز المستوى الأهم من مستويات النحو، وهو المتعلق بعملية النظم، ففي هذا المستوى يتجاوز النحو موضوع الشكليات إلى ما يحققه من غايات إنجازية، وهذا ما تبحث عنه التداوليات الحديثة.

إن تفريق ابن الأثير بين عمل النحوي والبلاغي لم يكن يقصد منه شقاً بين النحو والبلاغة إلا في مستوى معين من مستويات النحو، وهو المستوى المتعلق بالنظر في جزئية حركات الإعراب، وربما يكون الدافع وراء هذا التفريق هو عمل النحويين المتأخرين، الذين قصروا مهمتهم على البحث في ضبط الحركات الإعرابية والظواهر الشكلية، ولم يعمدوا مع ذلك العمل إلى الاهتمام بالبناء وقيمه الفنية، حتى تحول النحو إلى بناء منطقي، وكاد النحوي أن يكون منطقياً، والمنطقي نحويّاً، فأراد ابن الأثير أن يخرج على هذه الدائرة الشكلية التي رسمت للنحو، فقصر عمله على الكشف عن السمة البيانية (بدوي، 1981: 36-37)، وهذه السمة لا تكمن في علل النحو، وإنما أمر وراء ذلك، فكانت مباحثه غير مباحث النحويين، فمثلاً يقول في تحليله لدلالة حروف العطف والجر: "لست أعني هاهنا ما يذكره

النحويون من أن الحروف العاطفة تتبع المعطوف والمعطوف عليه في الإعراب، ولا أن الحروف الجارة تجر ما تدخل عليه؛ بل أمر وراء ذلك، وإن كان المرجع فيه إلى الأصل النحوي" (ابن الأثير، 1959: ج 2/ 32)، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الحديث عن النحو في المستوى المتعلق بحركات الإعراب كان يتابع فيه فكرة قطرب في الحركات، ويدل على ذلك قوله: "فإذا نظرنا إلى ضرورته وأقسامه المدونة وجدنا أكثرها غير محتاج إليه في إفهام المعاني، ألا ترى أنك لو أمرت رجلاً بالقيام فقلت له: قوم بإثبات الواو ولم تجزم لما اختل من فهم ذلك شيء. وكذلك الشرط، لو قلت إن تقوم أقوم ولم تجزم لكان المعنى مفهوماً، والفضلات كلها تجري هذا المجرى، كالحال والتمييز والاستثناء" (ابن الأثير، 1959: ج 1/ 24). فهنا يتحدث عن جزئيات معينة، ولا يعني الكلام عموماً. أما منطقة التقاء كلامه بكلام قطرب فهي قوله: "فإذا قلت: جاء زيدٌ راكب، وما في السماء قدر راحة سحاب، وقام القوم إلا زيد فلزمت السكون في ذلك كله ولم تبين إعراباً لما توقف الفهم على نصب الراكب والسحاب ولا على نصب زيد، وهكذا يقال في المجزورات، وفي المفعول فيه والمفعول له والمفعول معه وفي المبتدأ والخبر وغير ذلك من أقسام آخر لا حاجة لذكرها" (ابن الأثير، 1959: ج 1/ 24)، فهو يرى أن في هذا القسم من الكلام قد يفهم من دون وصله بالحركات، لكن ليست هذه قاعدة مطردة، فقد أشار إلى أنه "قد خرج من هذه الأمثلة ما لا يفهم إلا بقيود تقيده وإنما يقع ذلك في الذي تدل صيغته الواحدة على معان مختلفة... إن من أقسام الفاعل والمفعول ما لا يفهم إلا بعلامة كتقديم المفعول على الفاعل فإنه إذا لم يكن ثم علامة تبين أحدهما من الآخر وإلا أشكل الأمر كقول: ضرب زيد عمر بالوقوف عليها، ويكون زيد هو المضروب فإنك إذا لم تنصب زيداً وترفع عمراً وإلا لا يفهم

ما أردت وعلى هذا ورد قوله تعالى إنما يخشى الله من عباده العلماء" (ابن الأثير، 1959: ج 28/1).

ونستطيع أن نستشف من كلام ابن الأثير أنف الذكر أمراً أهمها:

- أراد بهذا الأمثلة أن يبين أن النحو لا يتعلق بحركات الإعراب؛ بل يتعلق بالنظام الذي يبنى على أساسه الكلام.

- من يتحكم بالكلام هو المتكلم عن طريق اختيار النظام النحوي القادر على إيصال المعاني إلى المتلقي، وفهم المعاني يتعلق بالتداول والاستعمال، وليس بالنظام النظري للنحو.

- يفهم من كلام ابن الأثير بأنه كان يسعى إلى ربط الكلام بسياقه الزمني، فربما تكون هذه الصيغ مفهومه في زمن معين، بسبب تعود اللسان على اللحن، فأصبح الكلام مفهوماً لتداوله على هذه الصور بين الألسن.

وربما نخلص هنا إلى أن فكر ابن الأثير النحوي كان ينطوي على مبدأ المستويات النحوية، من جهة، وسعيه الحثيث إلى جعل النحو في متناول التداول ولا الاستعمال، وعدم حصره في النظرية النحوية القابعة في الأذهان من دون أن تجد لها منفذاً للاستعمال، ومن هذا المنطلق يرى بأن لا ينبغي لصاحب صناعة المعاني "من النظم والنثر أن يهمل من علم العربية ما يخفى عليه بإهماله اللحن الخفي، فإن اللحن الظاهر قد كثرت مفاوضات الناس فيه حتى صار يعلمه غير النحوي" (ابن الأثير، 1959: ج 28/1).

إذن فائدة النظام النحوي تكمن في الاستعمال، إذ يقول: "ومع هذا فينبغي لك أن تعلم أن الجهل بالنحو لا يقدر في فصاحة ولا بلاغة ولكنه يقدر في الجاهل به نفسه؛ لأنه رسوم قوم تواضعوا عليه وهم الناطقون باللغة فوجب اتباعهم" (ابن الأثير، 1959: ج 31/1)، فهذا الكلام فيه دعوة

حاسمة إلى قضية الاستعمال، وأنَّ النحو ليس مجرد نظرية، فـ"الشاعر لم ينظم شعره وغرضه منه رفع الفاعل ونصب المفعول أو ما جرى مجراهما، وإنما غرضه إيراد المعنى الحسن في اللفظ الحسن المتصفين بصفة البلاغة والفصاحة، ولهذا لم يكن اللحن قادحاً في حسن الكلام لأنَّه إذا قيل جاء زيد راكب إن لم يكن حسناً إلا بأن يقال جاء راكباً بالنصب لكان النحو شرطاً في حسن الكلام، وليس كذلك فتبين بهذا أنه ليس الغرض من نظم الشعر إقامة إعراب كلماته وإنما الغرض أمر وراء ذلك" (ابن الأثير، 1959: ج 1/ 31)، ونرى أنَّ هذا الأمر الذي وراء ذلك كان يعني به المعنى الذي يسعى المتكلم إلى إيصاله، ولن يتحقق هذا الإيصال إلا من خلال الفهم المشترك بين المتكلم والمتلقي، ونقطة الارتكاز هنا تكمن في مبدأ الاستعمال، الذي هو الغاية الأساس من غايات التداولية، ففكرة معنى القول التي أرساها (أوستن) إنَّه هي إلا حالة تمثيلية للعالم؛ إذ تقضي بأنَّ دراسة المعنى أن لا يكون معزولاً عن المحيط والبيئة والمتكلم والمخاطب، ويجب أن تبعد أيُّ دراسة للمعنى عن التراكيب الجوفاء التي تدرس بمعزل عن سياقها (حمو الحاج، 2012: 125)، وأنَّ تأخذ بنظر الاعتبار ذلك السياق، فالمكون التداولي يعالج وصف الملفوظات في سياقاتها (منغونو، 2008: 98)، على وفق مقدرتها على إفهام المتلقي، وليس شكلها، وفي هذا الصدد يشير بعض الباحثين إلى أنَّه على الرغم من اهتمام علم النحو العربي بتنظيم سياق التركيب الداخلي إلا أنَّ وظيفته لا يمكن أن تعمل في مجال التحليل التداولي، إذ إنَّ العلاقات القواعدية التي تسيطر على النصوص، وتتحكم في عملية البناء اللغوي، ليست إلا مرحلة أولى من مراحل التفسير، و"أنَّ الفهم التداولي المرتكز بالأساس على مجموعة من العناصر التي تقتضي بالمحلل أن يتجاوز حدود المادة اللغوية إلى ما يحيط

بها من ملابسات عامة وقرائن خارجية... فالبعد التداولي حاضر بمجرد ما ندخل لمفهوم القاعدة النحوية التي تعد نقطة البداية للفهم التداولي، بوصف التداولية هدفاً متطوراً لدلالة التركيب" (صالح، 2015: 25-26).

ونخلص من كلّ ما تقدّم من إجراءات ابن الأثير في تعريفه للبيان وفي تعامله مع الألفاظ وفي نظريته للنحو بأنّ فكرة الاستعمال كانت هي المحرك الأساس لرؤيته البيانية، وهذه الفكرة هي من صلب عمل التداولية الحديثة، فالنظرية التي بناها أوستن تقوم على ثلاثة جوانب، وهذه الجوانب هي ما يتحقق بالكلام، ويقوم على ثلاثة مستويات، تمثل مختلف الوظائف اللسانية، وقد سمّاها بـ (نظرية القوى المقصودة بالقول)، وهذه المستويات هي:

- المستوى الأول يقتصر على المجال الصوتي، الذي يتعلق بالمعجم النحوي والصرفي والإعرابي، فالفعل الصوتي هو التلفظ بسلسلة من الأصوات المنتمية إلى لغة معينة، والفعل الدلالي فهو توظيف هذه الأفعال حسب معانٍ وإحالات محددة (غربية، 2010، ينظر: 46).

- المستوى الثاني هو الفعل الوظيفي، ويتمثل في تكوين ألفاظ وجمل تركيبية لغرض توظيف المعنى وأداء الفعل التواصل، بقصد الإخبار عن شيء (ميلاد، 2001، ينظر: 479).

- المستوى الثالث هو الفعل التأثري، وهو الأثر الذي يحدثه الفعل الإنجازي في نفسية السامع أو المخاطب سواء أكان تأثيراً جسدياً أم فكرياً أم شعورياً (نحلة، 2002، ينظر: 68).

فنرى أنّ هذه المستويات متوافرة ضمناً في فكر ابن الأثير، ولكن ليست على مستوى بناء نظرية، وذلك بسبب اختلاف الزمن.

الخاتمة

تمخض هذا البحث الموسوم بـ (الرؤية التداولية لمفهوم البيان عند ابن الأثير) عن نتائج عدة، من أبرزها ما يأتي:

- بيّن البحث الجهود الكبيرة التي بذلها ابن الأثير من أجل بناء رؤية خاصة في البيان تبعده عن كونه مجرد قواعد تتعلق بأساليب معينة للكلام.
- بنى ابن الأثير رؤيته في البيان على عناصر كثيرة، أهمها النحو، إذ كان بصدد تكوين منظور نحوي خاص، وقد نجح إلى حد ما بالاقتراب من النظرية التداولية الحديثة فيما يتعلق بالعلاقات النحوية والنظام النحوي.
- كشف البحث عن أنّ فكر ابن الأثير النحوي كان ينطوي على فكرة تقسيم النحو إلى مستويات، الأول المستوى النظري القابع في الذهن، والآخر المستوى الاستعمالي، وهذا المستوى هو صلب عملية الفهم والإفهام الذي يقوم عليها البيان والتي تخضع لمبدأ الاستعمال.
- من أهمّ الأسس التداولية التي كان ينطوي عليها فكر ابن الأثير أساسا السياق والقصد، فهذان الأساسان هما الميدان اللذان تظهر فيهما القوة الإنجازية للكلام.
- تبين من دراسة ابن الأثير للألفاظ أنّه كان يسعى إلى إرساء فكرة يخالف فيها ما قرأ في الأذهان من الشروط النظرية التي وضعها ابن سنان لفصاحة اللفظ، فهو يرى بأنّ أهم حاكم في معرفة القوة الإنجازية للفظ هو مبدأ الاستعمال والتداول.

- من نتائج التركيز على جانب المستويات حاول البحث أن يبين سوء الفهم الذي وقع فيه بعض الباحثين في دراساتهم لتعامل قطرب مع حركات الإعراب.
- كان غرض ابن الأثير من التفريق بين عمل النحوي والبلاغي هو التنبيه إلى أن النحو لا يكمن في الرسوم الشكلية، بل في المعاني التي يفرزها النظام النحوي، والتي من شأنها أن تحقق المستوى الإنجازي للكلام.

المصادر

- ابن الأثير، ضياء الدين نصر الله بن محمد. ت 637 هـ. الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور. تحقيق: د. مصطفى جواد. ود. جميل سعيد. مطبعة المجمع العلمي العراقي 1956م.
- ابن الأثير، ضياء الدين. كفاية الطالب في نقد كلام الشاعر والكاتب: تحقيق د. نوري حمودي القيسي وآخرين. جامعة الموصل 1982م.
- ابن الأثير، ضياء الدين. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر. تحقيق د. أحمد الحوفي. ود. بدوي طبانة. ط1. مكتبة نهضة مصر. القاهرة 1959م.
- ابن جني "ت392هـ"، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، 1952م.

- ابن علي، خلف الله. التداولية. مقدمة عامة. مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب. المجلد 14. العدد: 1. السنة: 2017م. المركز الجامعي. الجزائر.
- ابن عودة، باجي. الحجاج في خطب الشيخ البشير الإبراهيمي. مقارنة تداولية. رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه. علوم تخصص اللسانيات. جامعة وهران أحمد بن بلة. الجزائر. كلية الآداب / قسم اللغة والأدب العربي. 2017-2018م.
- أحمد، د. عبد الرحمن شهاب. الجذور النظرية لمباحث علم المعاني. مجلة آداب المستنصرية. العدد الخامس عشر 1987م.
- أحمد، واضح. الخطاب التداولي في الموروث البلاغي العربي من القرن الثالث الهجري إلى القرن السابع الهجري. (دكتوراه). كلية الآداب. جامعة وهران. الجزائر. 2011-2012م.
- بدوي، عبد الرحمن. المنطق السوري والرياضي. ط5. وكالة المطبوعات. الكويت 1981م.
- بو الروايح، عبد المجيد. تجليات التداولية في المثل السائر لابن الأثير. جامعة محمد خيضر بسكرة 2021-2022م.
- بوجادي، د. خليفة. في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم. بيت الحكمة للنشر والتوزيع. الجزائر. ط1. 2009م.
- الجاحظ، أبو عثمان عمر بن بحر. ت 255 هـ. البيان والتبيين. تحقيق عبد السلام محمد هارون. ط3. مكتبة الخانجي القاهرة 1986م.

- الحباشة، صابر. مغامرة المعنى من النحو إلى التداولية. قراءة في شروح التلخيص للخطيب القزويني. صفحات للدراسات والنشر. سورية دمشق. الإصدار الأول: 2011م.
- حسان، د. تمام. اللغة العربية معناها ومبناها. الهيئة المصرية العامة 1973م.
- حمو الحاج، ذهبية. لسانيات التلفظ وتداوليات الخطاب. الأمل للطباعة والنشر والتوزيع. المدينة الجديدة تيزي أوزو. 2012م.
- السيد، د. شفيع. البحث البلاغي عند العرب. دار الفكر العربي 1987م.
- شعر محمد حسين آل ياسين كلية الآداب جامعة بغداد قسم اللغة العربية. 1443هـ. 2021م.
- صالح، أحمد فهد. النظرية التداولية وأثرها في الدراسات النحوية المعاصرة. عالم الكتب الحديث. الأردن. 2015م.
- عاروض. نعمة حسين مفتاح. المنظور البياني عند ابن الأثير. تحليل ونقد. دار آراء للطباعة والنشر. ط 1. 2024م.
- غربية، نورة. ألفاظ العقود في التراث اللغوي العربي. دراسة تركيبية تداولية. عمار شلواي. جامعة محمد خيضر بسكرة. كلية الآداب واللغات. قسم الأدب العربي. السنة الجامعية. 1430-1431هـ. 2009-2010م.
- فضل، د. صلاح. بلاغة الخطاب وعلم النص. عالم المعرفة. 1978م.

- القرشي، علي سرحان. المبالغة في البلاغة العربية تأريخها وصورها. ط1. مطبوعات نادي الطائف الأدبي 1985م.
- القلماوي، د. سهير. النقد الأدبي. دار المعرفة. القاهرة. ط2. 1959م.
- مختار، د. ملاس. البلاغة والتداولية. قراءة في تداولية الخطاب البلاغي. جامعة سطيف.
- منغونو، دومينيك. المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب. ترجمة: محمد يحياتن. الدر العربية للعلوم ناشرون. منشورات الاختلاف. الجزائر / لبنان. ط1. 1428هـ. 2008م.
- ميلاد، د. خالد. الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة. دراسة نحوية تداولية. المؤسسة العربية للتوزيع. تونس. 2001م.
- ناجي، د. مجيد عبد الحميد. الأسس النفسية لأساليب البلاغة العربية. ط1. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر. بيروت _لبنان 1984م.
- نحلة، د. محمود أحمد. آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر. دار المعرفة الجامعية. 2002م.
- نور الوحدة، التداولية علاقتها بالعلوم الأخرى وتطبيقاتها غيرها من المجالات. مجلة التعريب. العدد 1. 2016م.
- هلال، د. ماهر مهدي. جرس الألفاظ. دار الرشيد للنشر. بغداد 1980م.
- يونس، د. عبد الحميد. الأسس الفنية للنقد الأدبي. دار المعرفة. ط1. القاهرة 1958م.